ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل
دخول الا قد زال بدخول الناسخ كما قاله الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في
محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان
ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال الثاني
مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا وشيئا في المثال الثالث منصوب
على البدلية من محل شي لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على
اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزايدتين بعد نفي او شبهه لا يعملان
في موجب كذلك فان قلت مقتضى قولك فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثنا في هذه
الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد
الكساي ابني لبينى لستما بيد الا يد ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو
القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا
قليلا منهم كما لم يجز في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه
عليها من حذاق النحويين الا القليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام
تام نصب جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره
عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا اله
واحد فالرفع ايضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ
وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب
ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك
صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب
فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل
المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثنا مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها
رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقدم
على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان البدل متى يلغى في بعض الوجوه والموصوف
مراعى الجانب فتد افقا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب
النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى
منه ففيه وجهان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة
وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث
بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا
اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا
فتكافا انتهى فلو اوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد
الا ابيك ... فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل قاله الموضح في الحواشي وان كان
الاستثنا منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على
ما يستثنى فيجوز قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة
يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا النقص

فما

فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثنا ولا يجوز رفعه على الابدال من
الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا
ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل
هنا في موضع رفع على الابتدا وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما
نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال
شيا الا النقصان ثم فرغه وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة
ان ما زايدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي
العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب
لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب
عليه قراة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقرون
الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال
منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيهما والى هذه المسيلة اشار الناظم
بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية
موكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع
عيسا كالبيض جمع بيضا هي الابل البيض يخالط بياضها شي من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه
الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقايل ما في الدار
احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل
من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم
مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لان الذي يقوم مقام
التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع
على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه
تعالى لا يحويه مكان وجوز النسفي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف
قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قبل لا يعلم من يذكر في السموات والارض
انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله
فاعل والاستثنا مفرغ انتهى فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب
نصبه عند البصريين مطلقا سوا كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على
المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب
الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم
الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع
في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمعت يونس يقول حدثني بعض العرب
الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة

Copyright @ King Saud University